معرفة الواسطة في السقط وأثرها عليه

د٠ محمد بن زايد العتيبي (*)

المقدمة:

أولا: أهمية الموضوع وسبب اختياره:

١- التشرف بخدمة سنة نبينا صلى الله عليه وسلم، والعمل في حقلها.

٢- وجود بعض هذه الروايات في الصحيحين أو في أحدهما.

٣- لهذا الموضوع صلة وثقية بموضوع الاتصال والانقطاع.

٤- لم أجد – حسب بحثي – من درس هذه الروايات، وجمع أقوال العلماء فيها، لذلك أحببت أن أقدم هذه الدراسة.

ثانيا: منهج البحث:

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وفقاً للطريقة التالية:

١- قمت باستقراء أقوال المحدثين المتعلقة بهذه المسألة وتحليلها وتحريرها.

٢- التزمت بإرجاع الأقوال إلى مصادرها الأصلية.

٣- اتبعت الطريقة المختصرة في الإحالة، وذلك بذكر اسم الكتاب ثم الجزء والصفحة، وأخرت كامل التفاصيل إلى قائمة المراجع.

ثالثا: خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

- أما المقدمة فتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطته.

- أما المبحث الأول فهو: معرفة الساقط تحديدا.

(*) عضو هيئة تدرس كلية الشريعة قسم التفسير والحديث – جامعة الكويت.

وهذا المبحث يتكون من مطلبين:

المطلب الأول: عندما تكون الواسطة شخصا معينا.

المطلب الثاني: عندما تكون الواسطة صحيفة لا شخصا.

- **أما المبحث الثاني فهو: معرفة الساقط تقريبا.**

وهذا المبحث يتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفة الواسطة في مرسل الصحابي.

المطلب الثاني: معرفة الواسطة في مرسل من لا يروي إلا عن ثقة ومرسل من يروي عن كل أحد.

المطلب الثالث: معرفة الواسطة في تدليس من لا يدلس إلا عن ثقة.

* *

البحث

إنَّ سبب ضعف المنقطع هو عدم معرفة الساقط مع احتمال كونه ضـــعيفا، وهناك جملة من الروايات المنقطعة قد نتمكن من معرفة الواسطة فيهـــا ممـــا يقويها أو يوهنها، ويمكن تقسيم معرفة الساقط إلى قسمين اثنين:

المبحث الأول

معرفة الساقط تحديدا

وهذا المبحث يتكون من مطلبين:

المطلب الأول: عندما تكون الواسطة شخصا معينا.

وقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفا.

ومن الأمثلة على الواسطة الثقة:

- رواية عبد الله بن أبي نجيح التفسير عن مجاهد بن جبر المكي:

ذكر ابن حجر عبد الله بن أبي نجيح في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال:" عبد الله بن أبي نجيح المكي المفسر أكثر عن مجاهد، وكان يدلس عنه، وصفه النسائي بذلك ".(١)

وقد نص جمع من المحدثين على معرفة الواسطة بينه وبين مجاهد:

وهو القاسم بن أبي بزة وهو ثقة، وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات. (٢)

قال يحيى القَطّان:" لم يسَمِع ابْن أَبي نَجِيح من مُجاهِد التفسير كله، يدور على القاسم بْن أَبي بَزَّة ".(٣)

---

(١) تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص٣٩).

(٢) تهذيب الكمال (٤ / ٣٠٤)، تهذيب التهذيب (٤ / ٥١٤)، (٥ / ٣٠٣)، (٦ / ٤٣٩).

(٣) التاريخ الكبير (٥ / ٢٣٣).

وقال يعقوب بن سفيان:" سئل علي سمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد؟ قال: لا، قال سفيان: لم يسمعه أحد من مجاهد إلا القاسم بن أبي بزة أملاه عليه، وأخذ كتابه الحكم وليث وابن أبي نجيح ".[١]

وقال يعقوب بن سفيان:" قال سفيان قال لي: فلان بن مسلم ــ سماه ــ قل لليث بن أبي سليم يتق الله ويرد كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير فإنه لا ينام. فقلت له: ابن أبي نجيح لم يسمع التفسير ؟ فقال: نعم، إنما يدور تفسير مجاهد على القاسم بن أبي بزة " . [٢]

وقال ابن حبان:" ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير رويا عن مجاهد من غير سماع ".[٣]

وقد أثنى المحدثون على تفسيره :

قال وكيع:" كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح ".[٤]

وقال علي بن المديني:" أما التفسير فهو ثقة فيه يعلمه وقد قفز القنطرة ".[٥]

وقال الخليلي:" وتفسير شبل بن عباد المكي، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس: قريب إلى الصحة ".[٦]

ويقول شيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله –: " وأخص أصحابه – يعني ابن عباس – بالتفسير: مجاهد، وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة، كالثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٥٤).

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) الثقات (٧ / ٥).

(٤) الجرح والتعديل (١ / ٧٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٧٤).

(٦) الإرشاد (١ / ٣٩٣).

عيينة، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مجاهد، وكذلك البخاري في "صحيحه" يعتمد على هذا التفسير، وقول القائل: لا تصح رواية ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ جوابه: أن تفسير ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ من أصح التفاسير، بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، إلا أن يكون نظيره في الصحة ".(١)

ولما سُئل ابن معين عن تفسير وَرْقَاء وتَفْسِير ابن جريج فضل تفسير ورقاء لكون تَفْسِير ابن جريج عَن مُجَاهِد مُرْسل، ولم يذكر أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل:

قال الدوري:" سألت يحيى أَيّمَا أحب إِلَيْك تَفْسِير سعيد عَن قَتَادَة أَو تَفْسِير شَيبَان عَن قَتَادَة؟ فَقَالَ: سعيد. فَقلت لَهُ: تَفْسِير وَرْقَاء أحب إِلَيْك أم تَفْسِير شَيبَان؟ فَقَالَ: تَفْسِير وَرْقَاء، لِأَنَّهُ عَن بن أبي نجيح عَن مُجَاهِد، وَمُجاهد أحب إِلَيّ من قَتَادَة. قلت ليحيى: فأيما أحب إِلَيْك تَفْسِير وَرْقَاء أَو تَفْسِير ابن جريج؟ قَالَ: تَفْسِير وَرْقَاء لِأَن تَفْسِير ابن جريج عَن مُجَاهِد وَهُوَ مُرْسل لم يسمع من مُجَاهِد إِلَّا حرفا. قلت لَهُ: فتفسير سعيد أعجب إِلَيْك أم تَفْسِير وَرْقَاء؟ قَالَ: تَفْسِير وَرْقَاء أعجب إِلَى لِأَنَّهُ عَن ابن أبي نجيح عَن مُجَاهِد وَذَاكَ عَن سعيد عَن قَتَادَة وَمُجاهد أعجب إِلَيّ من قَتَادَة ".(٢)

وجاء عن ابن معين أنه قال عن قول سفيان بن عيينة الذي يفيد نفي سماع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد: " لا أدري أحق ذلك أم باطل " .

قال ابن معين:" كذا قال ابن عيينة، ولا أدري أحق ذلك أم باطل، زعم سفيان بن عيينة أن مجاهداً كتبه للقاسم بن أبي بزة ولم يسمعه من مجاهد أحد غير القاسم ".(٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧ / ٤٠٩ – ٤١٠)
(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٤٩٩).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (٢٩٢).

وقد أخرج البخاري في صحيحه لابن أبي نجيح عن مجاهد عدة روايات:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ} [الأنفال: ٢٢] قَالَ: «هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ».(١)

وقال البخاري: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَمَرَهُ أَنْ يُسَبِّحَ، فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا» ، يَعْنِي قَوْلَهُ: (وَإِدْبَارَ السُّجُودِ). (٢)

وقال البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شِبْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا} [البقرة: ٢٣٤] قَالَ: " كَانَتْ هَذِهِ العِدَّةُ تَعْتَدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ} قَالَ: " جَعَلَ اللَّهُ لَهَا تَمَامَ السَّنَةِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً، إِنْ شَاءَتْ [ص:٦١] سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ} [البقرة: ٢٤٠] فَالعِدَّةُ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا " زَعَمَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ. (٣)

وجاء ما يفيد أن تلاميذ مجاهد كانوا يكتبون عنه التفسير:

قال عبيد المكتب:" رأيتهم يكتبون التفسير عند مجاهد ".(٤)

ولعل هذا يحمل على أن مجاهدا كان يحدث ببعض التفسير ويكتبون عنه، ولما أملى التفسير كله لم يكتبه عنه إلا القاسم بن أبي بزة، ولعل في هذا النص ما يوضح ذلك:

---

(١) الصحيح (٤٦٤٦)، وأخرجه أيضا الطبري في تفسيره (١٣ / ٤٦٠).
(٢) الصحيح (٤٨٥٢)، وأخرجه أيضا الطبري في تفسيره (٢٢ / ٣٨٠).
(٣) الصحيح (٤٥٣١)، وأخرجه أيضا ابن أبي حاتم في تفسيره (٢ / ٤٥٢).
(٤) الصحيح (٥٣٤٤)، وأخرجه أيضا ابن أبي حاتم في تفسيره (١ / ١٣٣).

قال ابن أبي خيثمة:" حَدَّثَنا أَبُو مُسْلِم – عَبْد الرَّحْمَن بن يونس، قال: حدثنا سُفْيَانُ، قَالَ: مكتوب فِي تفسير مُجَاهِد وسمعته من المكيين وهو الذي أملاه مجاهدا إملاء وأخذه الْحَكَم بن عُتَيْبَة من هاهنا فقدم به الكوفة فقال: هذا تفسير مُجَاهِد {كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} البقرة/٦٥ قَالَ: إنما مسخت قلوبهم ". (١)

فالخلاصة أن المحدثين قووا هذه الراوية، وهذا إما لأن الواسطة قد عُرف وهو القاسم بن أبي بزة الثقة أو أن ابن أبي نجيح قد سمع التفسير من مجاهد.

– رواية محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

نص جمع من المحدثين على أنه لم يسمع من ابن عباس:

قَالَ شُعْبَةُ:" لَمْ يَسْمَعِ ابْنُ سِيرِينَ مِنِ ابْنِ عَبَّاس شَيْئا ".(٢)

وقال أحمد بن حنبل:" لم يسمع من ابن عباس شيئًا، كلها يقول: نبئت عن ابن عباس ".(٣)

وقد عرفت الواسطة بينهما:

وهو عكرمة مولى ابن عباس، ثقة حافظ . (٤)

قَالَ خَالِدٌ الْحَذَّاءُ:" كُلُّ شَيْءٍ قَالَ مُحَمَّدٌ نُبِّئْتُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إنما سمعه من عكرمة لقيه أيام الْمُخْتَارُ بِالْكُوفَةِ ".(٥)

وقَالَ شُعْبَةُ:" أَحَادِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ إِنَّمَا سَمِعَهَا مِنْ عِكْرِمَةَ لَقِيَهُ أَيَّامَ الْمُخْتَارِ".(٦)

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (١ / ١٩٨).

(٢) العلل لابن المديني (ص ٦٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١١٢٧ و٣٥٢٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (٧ / ٢٦٦).

(٥) المعرفة والتاريخ (١ / ٢٣٣).

(٦) العلل لابن المديني (ص ٦٠).

وسبب عدم تسميته له ما ذكره أحمد بن حنبل:

قَال أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حميد: سَمِعْتُ أحمد بن حنبل يقول:" قال خالد الحذاء كلما قَالَ مُحَمد بْن سِيرِين نبئت، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فإنما رواه عَن عِكرِمَة. قلت: لم يكن يسمي عِكرِمَة؟ قال: لا محمد ومالك لا يسمونه فِي الحديث إلاَّ أن مالكا قد سماه فِي حديث واحد. قلت: ما كان شأنه به؟ قال: كان من أعلم الناس، ولكنه كان يرى رأي الخوارج رأي الصفرية، ولم يدع موضعا إلاَّ خرج إليه خراسان والشام واليمن ومصر وإفريقية ".(١)

وقد روى البخاري له في الصحيح حديثا واحدًا، وذكر له متابعة بعده عن عكرمة، فقال: بَابُ النَّهْسِ وَانْتِشَالِ اللَّحْمِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «تَعَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتِفًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»(٢).

وَعَنْ أَيُّوبَ، وَعَاصِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «انْتَشَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرْقًا مِنْ قِدْرٍ، فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»(٣).

وقد رأى ابن حجر أن اعتماد البخاري على الطريق الثاني لا عليه:

قال ابن حجر:" وَاعْتِمَادُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْمَتْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى السَّنَدِ الثَّانِي، وَقد ذكرت أَن ابن الطباع أدخل فِي الأول عِكْرِمَة بَين ابن سِيرِين وابن عَبَّاسٍ وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِإِيرَادِ السَّنَدِ الثَّانِي إِلَى مَا ذكرت من أَن ابن سِيرِين لم يسمع من ابن عَبَّاسٍ قُلْتُ: وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ عَنِ ابن عَبَّاسٍ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ

---

(١) الكامل في الضعفاء (٦ / ٤٧٠).

(٢) الصحيح (٥٤٠٤) وأخرجه أيضا أحمد في مسنده (٥ / ٤٠٠ ــ برقم ٣٤٣٣).

(٣) الصحيح (٥٤٠٥) وأخرجه أيضا أحمد في مسنده (٤ / ٢٧٤ ــ برقم ٢٤٦٧).

فَأَدْخَلَ بَيْنَ مُحَمَّدَ بن سيرين وبن عَبَّاسٍ عِكْرِمَةَ وَإِنَّمَا صَحَّ عِنْدَهُ لِمَجِيئِهِ بِالطَّرِيقِ الْأُخْرَى الثَّانِيَةِ فَأَوْرَدَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَمِعَهُ ". (١)

وحتى لو صح كلام ابن حجر فمجرد وجود هذه الراوية في صحيح البخاري يدل على قوتها .

ومن الأمثلة على الواسطة الضعيف:

- رواية عباد بن منصور الناجي عن عكرمة مولى ابن عباس.

روى عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أحاديث ذكر غير واحد أنه سمعها من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس:

قال البخاري:" عباد عَنْ إِبْرَاهِيم بْن أَبِي يَحْيَى عَنْ دَاوُد عَنْ عكرمة، وربما دلسها فجعلها عَنْ عكرمة ".(٢)

وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن عباد بن منصور؟ قال: كان ضعيف الحديث، يكتبِ حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود ابن حصين عن عكرمة عن ابن عباس ".(٣)

وقال ابن حبان:" وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الْحصين فدلسها عن عكرمة ".(٤)

والواسطة بينهما ضعفاء، فإبراهيم بن أبي يحيى قال عنه أحمد بن حنبل:" تركوا حديثه ".(٥)

---

(١) فتح الباري (٩ / ٥٤٥).
(٢) التاريخ الكبير (٦ / ٤٠).
(٣) الجرح والتعديل (٦ / ٨٦).
(٤) المجروحين (٢ / ١٦٦).
(٥) ميزان الاعتدال (٥٧/١).

وداود بن الحصين قال عنه علي بن المديني :" ما روى عن عكرمة، فمنكر الحديث ". وقال أبو داود :" أحاديثه عن عكرمة مناكير ".[١]

ولذا نص غير واحد على وجود المناكير في هذه الرواية :

قال مهنأ عن أحمد:" كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريا، وكان يدلس ".[٢]

وقال أبو حاتم:" إنَّ عبَّاد بْن مَنْصُور أخذ جُزءًا من إِبْرَاهِيم بْن أَبِي يَحْيَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْن، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عبَّاس؛ فما كَانَ من المَناكِير فهو من ذالك. [٣]

وقد وقع الخلاف في سماع عباد بن منصور من عكرمة، فذهب أبو داود إلى أنه قد سمع منه بعض الأحاديث بينما ذهب البزار إلى أنه لم يسمع منه شيئا:

قال الآجري:" سئل أبوداود: سمع عباد بن منصور من عكرمة؟ قال: شيئا، والبقية لم يسمعها ".[٤]

قال البزار:" وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَن عِكْرِمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَعْقُوبَ عَنْ لَيْثٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادٍ، عَن عِكْرِمة، لأَنَّ عَبَّادًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِكْرِمَةَ ".[٥]

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين وقال:" ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء".[٦]

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٩/٨).

(٢) جامع التحصيل (١٠٧).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٢٧٤).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (٢ / ١٣٨).

(٥) مسند البزار (٤٩١٧).

(٦) تعريف أهل التقديس (١٢١).

- رواية عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن صفوان بن سليم.

لم يسمع ابن جريج من صفوان شيئا:

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ:" لَمْ يسمَعِ ابنُ جُرَيج مِنْ صَفوان شَيْئًا ".(١)

وقد نص غير واحد على أن الواسطة بينهما هو إبراهيم بن أبي يحيى:

قال أبو عثمان البرذعي:" سمعت أبا مسعود، أحمد بن الفرات، يقول: رأيت عند عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم ــ أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها؟ هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى. قال أبو مسعود: فتركتها، ولم أسمعها ".(٢)

وقَالَ عبد الرَّزَّاق:" حديث ابن جُرَيْجٍ عَنْ صَفْوَانَ ، هُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ".(٣)

وقال ابن رجب:" ويقال: إن ابن جريج كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى ".(٤)

ومن الأحاديث التي أعلت بهذا:

ما ذكره ابن أبي حاتم فقال:" وسألتُ أَبِي وَأَبَا زرعة عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق، عَنِ ابْنِ جُرَيج ، عَنْ صَفوان بْنِ سُلَيم، عَنْ أَبِي سعيدٍ مولَى ابن عَامِر، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) : أَفْطَرَ الحَاجِمُ ... ؟

فَقَالا: أُسْقِطَ مِنَ الإِسْنَادِ إبراهيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، بَيْنَ ابْنِ جُرَيج وَبَيْنَ صَفوان ".(٥)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٧٣١).

(٢) شرح العلل (٢ / ٨٢٥).

(٣) سنن الدارقطني (٣٦١٦).

(٤) شرح العلل (٢ / ٨٢٥).

(٥) علل الحديث (٧٣١)، وأخرجه أيضا النسائي في الكبرى، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة فيه، (٣ / ٣٠٣ برقم ٣١٦٣) وقال:"هذا حديث منكر، وإني أحسب أن ابن جريج لم يسمعه من صفوان ".

- رواية عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن عبد المطلب بن عبد الله ابن حنطب.

نص غير واحد على أن ابن جريج لم يسمع من عبد المطلب بن عبد الله وأن الواسطة بينهما هو إبراهيم بن أبي يحيى:

قال ابن المديني:" لم يسمع منه، وإنما أخذ حديثه عنه عن ابن أبي يحيى".(١)

وقال الدارقطني:" ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئا، ويقال: كان يدلسه، عن ابن أبي سبرة، أو غيره من الضعفاء ".(٢)

وقال ابن رجب:" ويقال: إن ابن جريج كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جريج، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب".(٣)

ومن الأحاديث التي أعلت بهذا:

ما رواه الخطيب بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ:" سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ» قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ كَانَ يَأْخُذُ أَحَادِيثَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْهُ ".(٤)

---

(١) شرح العلل (٢ / ٨٢٥).

(٢) العلل (١٢ / ١٧١).

(٣) شرح العلل(٢ / ٨٢٥).

(٤) الكفاية (٣٨٥)، وأخرجه الترمذي في جامعه، أبواب فضائل القرآن، (٥ / ١٧٨ برقم ٢٩١٦) وقال:" هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرت به محمد ابن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه ".

ـ رواية عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبي الزبير :

لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير، والواسطة بينهما هو ياسين بن معاذ الزيات:

قال عبد الرزاق:" أهل مكة يقولون: ابن جريج لم يسمع من أبى الزبير، إنما سمع ياسين بن معاذ الزيات ".(١)

وياسين بن معاذ الزيات يقول عنه البخاري :"يتكلمون فيه، منكر الحديث".(٢) وقال النسائي:" متروك ".(٣)

وقال ابن حبان:" وكل ما وقع في نُسْخَة بن جريج عن أبي الزبير من الْمَنَاكِير كان ذَلِك مِمَّا سَمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عَن أبي الزبير فدلس عنه ".(٤)

ومن الأحاديث التي أعلت بهذا:

ما ذكره ابن أبي حاتم عندما قال:" وسألتُ أَبِي وَأَبَا زرعة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ جُرَيج عَنْ أَبِي الزُّبَير ، عَنْ جَابِرٍ بن عبد الله، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ عَلَى مُخْتَلِسٍ ولاَ خَائِنٍ ولاَ مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ؟ فَقَالا: لَمْ يَسْمَعِ ابنُ جُرَيج هَذَا الحديثَ مِنْ أَبِي الزُّبَير، يُقَالُ: إِنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ ياسينَ الزَّيَّات، عَنْ أبي الزُّبَير فَقَالا: قَالَ زيدُ بنُ حُباب، عَنْ يَاسِينَ: أَنَا حَدَّثتُ بِهِ ابنَ جُرَيج، عَنْ أَبِي الزُّبَير. فقلتُ لَهُمَا: مَا حالُ يَاسِينَ؟ فَقَالا: لَيْسَ بقويٍّ ".(٥)

---

(١) ميزان الإعتدال (٧ / ١٥٥).

(٢) التاريخ الكبير (٨ / ٤٢٩).

(٣) ميزان الإعتدال (٤ / ٣٥٨).

(٤) المجروحين (٣ / ١٤٢).

(٥) العلل (١٣٥٣) وأخرجه النسائي في الصغرى، كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه (٨ / ٨٨ برقم ٤٩٧٢) وقال: " ولم يسمعه أيضا ابن جريح من أبي الزبير ".

- رواية معاوية بن قرة عن عبد الله بن عباس.

قال يحيى بن سعيد القطان:" كان شعبة يوهن مرسلات معاوية بن قرة، يرى أنها عن شهر ".(١)

وقد أوقفه شعبة مرة فبين أن الواسطة هو شهر بن حوشب:

عن شعبة عن معاوية بن قرة قال:" قال ابن عباس (انظر إلى العظام كيف ننشزها) فقال فيه قولا، قلت: من حدثك؟ قال: شهر بن حوشب، استرحنا من خناقك يا شعبة ".(٢)

- رواية الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت، والواسطة بينهما عمرو بن خالد الواسطي.

قال ابن معين:" الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثابت شَيْئًا، إِنَّمَا سَمِعَ مِنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْهُ، وَعَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ لاَ يُسَاوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا، إِنَّمَا هُوَ كَذَّابٌ ".(٣)

وقال أحمد بن محمد بن هانئ:" قلت لأبي عبد الله: الحسن بن ذكوان، ما تقول فيه؟ فقال: أحاديثه أباطيل يروي عن حبيب بن أبي ثابت. فقلت له: نعم، غير حديث عجيب، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، في المسألة، وعسب الفحل. فقال أبو عبد الله: هو لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي ".(٤)

وقال الآجري:" قلت لأبي داود: سمع الحسن بن ذكوان من حبيب بن أبي ثابت؟ قال: سمع من عمرو بن خالد عنه ".(٥)

---

(١) الجرح والتعديل (١ / ١٣١).

(٢) السابق (١ / ١٦٩).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٧٠٠).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٧٢).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (٢ / ٩١).

فدل قول ابن معين وأحمد وأبو داود على أن الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب شيئا، بينما ذكره الحاكم في الجنس الخامس من المدلسين: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه. [١] وقول الأئمة أرجح وأولى.

وقد يكون عدد من الوسائط بين الراوي ومن روى عنه، وقد يكون كلهم ثقات وقد يكون فيهم الثقة والضعيف.

ومن الأمثلة على عدد من الوسائط كلهم ثقات:

- رواية معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس التفسير.

نص جمع من المحدثين على أن عليا لم يسمع التفسير من ابن عباس:

قال دحيم:" لم يسمع من ابن عباس التفسير ".[٢]

وقال أبو حاتم:" علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل ".[٣]

وقال ابن حبان:" روى عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يره ".[٤]

وقال الخليلي:" وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه (أي التفسير) من ابن عباس ".[٥]

وهل عرفت الواسطة بينه وبين ابن عباس:

ذهب جمع من المحدثين على أن الواسطة بينهما قد عُرفت وهما مجاهد وعكرمة:

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٨).

(٢) تهذيب الكمال (٤٩١/٢٠).

(٣) المراسيل (٥٠٨).

(٤) تهذيب الكمال (٤٩٢/٢٠).

(٥) الإرشاد (١ / ٣٩٣).

قال الطحاوي:" وحملنا على قبول رواية علي بن أبي طلحة وإن كان لم يلقه، لأنها في الحقيقة عنه عن مجاهد وعكرمة وعن ابن عباس ".[١]

وقال الطحاوي أيضا:" وَإِنْ كَانَ خَبَرًا مُنْقَطِعًا ، لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ ، غَيْرَ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ ، وَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَكُنْ رَأَى عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَإِنَّمَا أَخَذَ ذَلِكَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ".[٢]

وقال أبو جعفر النحاس:" وأولى الأقوال بالصواب الأول، وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة. قال: وهذا القول لا يوجد طعنا لأنه أخذه عن رجلين ثقتين وهو في نفسه ثقة صدوق ".[٣]

وقال الذهبي:" وأخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهدا، بل أرسله عن ابن عباس ".[٤]

وقال ابن حجر:" وعلي صدوق، ولم يلق ابن عباس لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة ".[٥]

بينما ذهب آخرون إلى أن الواسطة بينه وبين ابن عباس لا تُعرف، وقالوا: لا دليل على أن الواسطة بينهما مجاهد وعكرمة فقط.

---

(١) شرح مشكل الآثار (٣٨٩/١٢).

(٢) شرح معاني الآثار (٢٧٩/٣).

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص٧٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ١٣٤).

(٥) العجاب في بيان الأسباب (٢٠٧/١).

قال يعقوب بن إسحاق:" وسئل صالح بن محمد عن علي بن أبي طلحة ممن سمع التفسير؟ قال: من لا أحد، وروى عنه الثقات مثل بديل بن ميسرة والحكم بن عتيبة حرف، وداود بن أبي هند ومعاوية بن صالح وسفيان الثوري".[١]

وقال المعلمي:" وقال بعضهم: إنما يروي عنه بواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير، ولا دليل على أنه لا يروي عنه بواسطة غيرهما ".[٢]

وقال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في تعليقه على كلام المعلمي:" أما رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فأقصى ما يكون من أمرها أن يكون أخذها عن مجاهد وابن جبير، وهما من خيار أصحاب ابن عباس فاستندت إلى أقوى ركنين من أركان الرواة عن ابن عباس، فزادت قوة بما يظن أنه يوهنها، ولذلك اعتمدها أئمة التفسير بالمأثور كابن جرير وابن أبي حاتم ".[٣]

فتعقبه الشيخ الألباني بقوله:" ما ذكر فضيلته في رواية علي عن ابن عباس وجيه إن ثبت أن بينهما مجاهد وسعيد، ولكن أين السند بذلك؟ وما ذكره من اعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس فيه نظر، فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدل على ثبوت إسنادها، لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أو سبب نزول أو غير ذلك مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفاً. على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، اللهم إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو إخراجهما، وعدم الطعن فيها، وحينئذ فلا حجة في ذلك لثبوت إخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة".[٤]

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/٤٩١).

(٢) القائد إلى تصحيح العقائد(ص ١٤٠).

(٣) السابق (ص ١٣٩).

(٤) السابق (ص ١٣٩).

ومع ذلك فقد أثنى على هذه النسخة جمع من المحدثين:

قال أحمد بن حنبل:" بمصر كتاب معاوية بن صالح في التأويل لو دخل رجل إلى مصر فكتبه ثم انصرف به ما رأيت رجليه ذهبت باطلاً ".(١)

وقال الخليلي:" وَتَفْسِيرُ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ قَاضِي الْأَنْدَلُسِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ الْكِبَارُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَاتَبِ اللَّيْثِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ".(٢)

وقال ابن تيمية:" وفي "تفسير علي بن أبي طلحة الوالبي عن ابن عباس – وهو معروف مشهور، ينقل منه عامة المفسرين الذين يسندون كابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، والبيهقي، والذين يذكرون الإسناد مجملا، كالثعلبي، والبغوي، والذين لا يسندون كالماوردي، وابن الجوزي ".(٣)

وقال الشوكاني:" وَفِي إسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاس وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، لَكِنَّهُ إنَّمَا أَخَذَ التَّفْسِيرَ عَنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ كَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ، وَقَد اعْتَمَدَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُمَا فِي التَّفْسِيرِ ".(٤)

ولعل في ثناء المحدثين عليها، واعتمادهم لها ما يفيد ترجيح القول الأول.

ومن الأمثلة على عدد من الوسائط فيهم الثقة وغيره:

– رواية الضحاك بن مزاحم الهلالي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

روى الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس وهو لم يسمع منه، وقد نص الضحاك نفسه على هذا، ونص عليه عدد من المحدثين:

---

(١) شرح مشكل الآثار (٣٨٩/١٢).
(٢) الإرشاد (١ / ٣٩٣).
(٣) الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٥٧).
(٤) نيل الأوطار (٧ / ٣٥٨).

قال عبد الملك بن ميسرة قلت للضحاك:" أسمعت من ابن عباس شيئاً؟ قال: لا. قلت: فهذا الذي ترويه عمن أخذته ؟ قال: عن ذا وعن ذا ".(١)

وقال يحيى بن سعيد:" كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط ".(٢)

وقال شعبة قلت لمشاش:" الضحاك سمع من ابن عباس؟ قال: ما رآه قط".(٣)

وَقَالَ أبو زرْعَة:" الضَّحَّاك عَن عَليّ مُرْسل، ولَم يسمع من ابن عمر ولا من ابْن عَبَّاس شَيْئا ".(٤)

وقال الدارقطني:" ثقة لم يسمع من ابن عباس شيئا ".(٥)

وقد روى أَبُو جناب الْكَلْبِيّ عَن الضَّحَّاك أَنه قَالَ: " جَاوَرت ابْن عَبَّاس سبع سنِين ". لكنه ضعيف، والروايات الأولى أصح.

قَالَ العلائي:" وروى أَبُو جناب الْكَلْبِيّ وَهُوَ ضَعِيف عَن الضَّحَّاك أَنه قَالَ: جَاوَرت ابْن عَبَّاس سبع سنِين وَالرِّوَايَات الأولى أصح ".(٦)

وقال الذهبي:" أَبُو جَنَابٍ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ".(٧)

وهل عرفت الواسطة بينهما:

قال عبد الملك بن ميسرة:" إنما لقي الضحاك سعيد بن جبير بالري فسمع منه التفسير ".(٨)

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/٤٥٤) .
(٢) السابق (٤/٤٥٤).
(٣) السابق (٤/٤٥٣).
(٤) تحفة التحصيل (١٥٥).
(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٨).
(٦) تحفة التحصيل (١٥٥).
(٧) سير أعلام النبلاء (٤ / ٦٠٠).
(٨) تحفة التحصيل (١٥٥).

وقال أبو بكر الأثرم:" سمعت أبا عبد الله يسأل: لقي الضحاك ابن عباس فقال: ما علمت. قيل: فممن سمع التفسير؟ قال: يقولون من سعيد بن جبير ".[١]

وليست الواسطة بينه وبين ابن عباس سعيد بن جبير فقط، وإنما معه غيره كما قال الضحاك نفسه عندما سئل عمن أخذته؟ قال: عن ذا وعن ذا.

ومع ذلك فقد أثنى المحدثون على تفسيره:

قَالَ الثَّوْرِيُّ:" خُذُوا التَّفْسِيرَ عَنْ أَرْبَعَةٍ، مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالضَّحَّاكِ ".[٢]

وقال ابن عدي:" والضحاك بن مزاحم عرف بالتفسير، فأما رواياته عنِ ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر، وإِنَّما اشتهر بالتفسير. [٣]

- رواية حميد بن أبي حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

سمع حميد بن أبي حميد من أنس جملة من الأحاديث، وقد روى عنه أحاديث لم يسمعها منه، واختلفوا في عدد الأحاديث التي سمعها:

قال مؤمل بن إسماعيل: عامة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت يعني البناني عنه. [٤]

وجاء عن شعبة من رواية عيسى بن عامر بن الطيب عن أبي داود عنه:" كل شيء سمع حميد عن أنس خمسة أحاديث ".[٥]

وقد انتقد ابن حجر هذه الرواية فقال:" ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس خمسة أحاديث قول باطل، فقد صرح حميد بسماعه

---

(١) تحفة التحصيل (١٥٥).
(٢) الكامل في الضعفاء (٥ / ١٥٠).
(٣) السابق (٥ / ١٥٠).
(٤) جامع التحصيل (ص ١٦٨).
(٥) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٩).

من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته ".[١]

والذي صح عن شعبة من رواية أبي عبيدة الحداد عنه: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت ".[٢]

وقد تعقبه جملة من النقاد بأن الأحاديث التي صرح فيها حميد بالسماع هي أكثر من هذا العدد:

قال الذهبي متعقبا قول شعبة:" مَا أَعْتَقِدُ إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَنَسٍ أَضْعَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مُكْثِرٌ عَنْهُ بِحَيْثُ أَنَّهُ لَهُ فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ أَزْيَدَ مِنْ مائَةِ حَدِيْثٍ ".[٣]

وقال ابن حجر: " وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره ".[٤]

ولعل شعبة أظن أن حميدا لم يسمع إلا هذا العدد القليل، فإنه كان إذا أوقفه على السماع لا يصرح له:

قال عفان: " حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: جاء شُعْبَة إلى حميد فسأله عن حديث فحدثه به ثم قَالَ سَمِعْتُه قال أحسب، قَال: فَقال شُعْبَة بيده هكذا أني لا أريده فلما قام فذهب قال قد سمعته من أنس ولكنه شدد علي فأحببت أن أشدد عليه قال أبو بكر وقد سمعته من عفان ".[٥]

وقد وصفه غير واحد بالتدليس:

قال العلائي:" حميد بن أبي حميد تيرويه الطويل تقدم أنه كان يدلس". [٦]

---

(١) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٠).

(٢) جامع التحصيل (ص ١٦٨).

(٣) سير أعلام النبلاء(٧ / ٢١٣).

(٤) تعريف أهل التقديس (٧١).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٧).

(٦) جامع التحصيل (ص ١٦٨).

وقال ابن حجر:" حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره ".[١]

وقد نصوا على معرفة الواسطة بينهما وأنه لا يضره:

قال حماد بن سلمة:" عامة ما يحدث به حميد الطويل، عن أنس سمعته من ثابت ".[٢]

وقال ابن عدي:" وأَمَّا ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمه أنه عن ثابت لأنه قد روى عن أنس وروى عن ثابت عَن أَنَس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عَن أَنَس البعض مما يدلسه عَن أَنَس وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رواه ".[٣]

وقال العلائي:" فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج به ".[٤]

- رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة.

سمع سعيد المقبري جملة من الأحاديث من أبي هريرة، وسمع الكثير من أبيه عن أبي هريرة، وقد اختلف عليه في أحاديث منها وقيل: اختلط:

قال العلائي:" وسعيد المقبري سمع من أبي هريرة قطعة أحاديث وسمع الكثير من أبيه عن أبي هريرة ".[٥]

---

(١) تعريف أهل التقديس (٧١).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٦).
(٣) السابق (٣ / ٦٧).
(٤) جامع التحصيل (ص ١٦٨).
(٥) السابق (ص ١٣٥).

وقال العلائي أيضا:" تقدم أن سعيدا المقبري سمع من أبي هريرة ومن أبيه عن أبي هريرة وأنه اختلف عليه في أحاديث وقالوا: أنه اختلط قبل موته ".[١]

وقد كان الليث بن سعد ممن يميزها ويفصلها بينما كان محمد بن عجلان لا يستطيع ذلك:

وقال أحمد بن حنبل:" أصح الناس حديثًا عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما (روى) عن أبيه، عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جدًّا ".[٢]

وقال العلائي:" وأثبت الناس فيه الليث بن سعد يميز ما روى عن أبي هريرة مما روى عن أبيه عنه ".[٣]

وقال حنبل بن إسحاق قال: سئل أَبُو عبد اللَّه: ابْن أبي ذئب أحب إليك عَنِ المقبري، أو ابْن عجلان عَنِ المقبري؟ قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه من سماع أبيه، وليث بْن سعد أحب إلي منهم فيما يروي عَنِ المقبري. [٤]

وقال أحمد بن حنبل:" بلغني عَن يحيى بن سعيد قال: لم يقف بن عجلَان يَعْنِي على حَدِيث سعيد المَقْبُري عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة فَتَركهَا، فَكَانَ يَقُول: سعيد المَقْبُري عَن أبي هُرَيْرَة. ترك أَبَاهُ ". [٥]

ومع ذلك لم يضره ذلك، لأن الواسطة معروف وهو ثقة:

قال العلائي:" وتقدم أن ما كان من حديثه مرسلا عن أبي هريرة فإنه لا يضر لأن أباه الواسطة ".[٦]

---

(١) جامع التحصيل (١٨٤).
(٢) العلل (٦٥٩) .
(٣) جامع التحصيل (١٨٤).
(٤) تاريخ بغداد (١٤ / ٥٢٤).
(٥) العلل (٦٥٨) .
(٦) جامع التحصيل (١٨٤).

المطلب الثاني: عندما تكون الواسطة صحيفة لا شخصا.

وقد تكون الواسطة في الانقطاع صحيفة لا شخصا:

ومن الأمثلة على هذا:

- رواية الحسن بن أبي الحسن البصري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

جاء ما يفيد بأن الحسن لم يسمع من جابر، وإنما يروي عنه من صحيفة سليمان بن قيس اليَشْكُريِّ التي وجدها عند أم سليمان.

قال النسائي:" الحسن عن جابر صحيفة وليس بسماع "(١).

وقال سليمان التيمي:" ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري، فأخذها -أو قال: فرواها- وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها. يقول: رددتها "(٢).

وقال همام بن يحيى:" قدمت أم سليمان اليَشْكُريَّ بكتاب سليمان، فقرئ على ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن، ومطرف، فرووها كلها، وأما ثابت فروى منها حديثًا واحدًا "(٣).

وهذه الصحيفة صحيفة صحيحة، وقد كانت مرجعا معتمدا عند تلاميذ جابر رضي الله عنه:

قال سليمان بن حرب: " كان سليمان اليشكري جاور بمكه سنة، جاور جابر بن عبدالله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديماً، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إليها أن تعيرهم فلم تفعل. فقالوا: فأمكنينا منها حتى نقرأه.

---

(١) السنن الكبرى (١٠٢٩٩).

(٢) جامع الترمذي (١٣١٢).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٥٤).

فقالت: أما هذا فنعم. قال: فحضر قتادة وغيره فقرأوه فهو هذا الذي يقول أصحابنا: حدث سليمان اليشكري أو نحو هذا من الكلام".[١]

وقال أبو بشر: قلت لأبي سفيان: "ما لي لا أراك تحدث عن جابر كما يحدث سليمان اليشكري؟ قال: إن سليمان كان يكتب، وإني لم أكن أكتب". [٢]

وقال ابن محرز: "سمعت عليَّ بن المديني يقول: حدثني به سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن قبيصة بن مروان عن أبي عمران الجوني قال: كنا نأتى الصحيفة فنأخذ منها كما يؤتى المحدث، حتى قدم علينا مصعب بن الزبير وقدم بالفقهاء. قلت لعليٍّ: صحيفة مَنْ؟ سليمان بن قيس اليشكرى؟ قال: كذا أراه يعنى". [٣]

وقال نعيم بن حماد: "قال سفيان: جاء رجل إلى أبي الزبير ومعه كتاب سليمان اليشكري، فجعل يسأل أبا الزبير فيحدث بعض الحديث، ثم يقول: انظر كيف هو في كتابك؟ قال: فيخبره بما في الكتاب، فيحدثه كما في الكتاب". [٤]

ولذلك نجد أن المحدثين قووا هذه الرواية:

قال أبو داود:" وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث **على معنى أنه متصل**، وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم، وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث "[٥].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٢٧٩).

(٢) العلل للإمام أحمد (٢١٤١).

(٣) معرفة الرجال (١٩٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٨٢).

(٥) رسالة أبي داود (ص ٣٠).

وذلك لكونها من صحيفة صحيحة، وهي صحيفة سليمان اليَشْكُريِّ، وصاحبها ثقة، والناقل منها ثقة.

- رواية قتادة بن دعامة عن سليمان اليَشْكُريِّ:

جاءت النصوص بأن قتادة لم يسمع من سليمان اليَشْكُريَّ، وأنه إنما يروي من صحيفة سليمان، وذلك بعد أن قدمت أم سليمان إلى البصرة معها الصحيفة. وجاء أن قتادة حفظها كلها من أول مرة، وعرضها أيضًا على سعيد بن المسيب فلم ينكر سعيد شيئًا.

قال علي بن المديني:" لم يسمع قتادة من سليمان اليَشْكُري شيئًا، وما روى عنه من صحيفة قرأها عليه مَن سمعها مِن سليمان اليَشْكُريِّ "(١).

وقال يحيى بن مَعِين:" لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير، ولا من مجاهد، وذهب إلى الشَّعْبِيّ يطلبه فلم يجده، ولم يسمع من إبراهيم النخعي ولا سليمان اليَشْكُريِّ ولا من أبي قِلاَبَة، إنما حدث عن صحيفة أبي قِلاَبَة "(٢).

وقال البخاري:" وروى أبو بشر وقتادة والجعد أبو عثمان عن كتاب سليمان "(٣).

وقال الترمذي:" سمعت محمدًا يقول: سليمان اليَشْكُريِّ يقال: إنه مات في حياة جابر بن عبد الله. قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر. قال محمد: ولا نعرف لأحد منهم سماعًا من سليمان اليَشْكُريِّ، إلا أن يكون عمرو بن دينار، فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله. قال: وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليَشْكُريِّ، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله، حدثنا أبو بكر العطار عبد القدوس قال: قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سليمان التيمي:

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ٢٣٨).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٣٣٥٤).

(٣) التاريخ الكبير (٤ / ٣١).

ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها –أو قال: فرواها– وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها. يقول: رددتها"[١].

وقال البخاري:" قتادة لم يسمع من سليمان اليَشْكُريِّ، سليمان مات قبل جابر بن عبد الله، روى عنه أبو بشر وقتادة وغير واحد، وما لأحد من هؤلاء سماع من سليمان اليَشْكُريِّ، إلا أن يكون عمرو بن دينار فلعله سمع منه، وهو سليمان بن قيس اليَشْكُريُّ "[٢].

وقال أحمد بن حنبل:" كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئًا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلى حفظه يسألونه، وكان من العلماء، كان له خمس وخمسون سنة يوم مات "[٣].

وعن قتادة قال:" عرضت على سعيد بن المسيب صحيفة جابر فلم ينكر"[٤].

وعن مَعْمَر قال:" قال قتادة لسعيد: يا أبا النضر، خذ المصحف. قال: فعرض عليه سورة البقرة فلم يخطئ فيها حرفًا واحدًا. قال: فقال: يا أبا النضر، أحكمتُ؟ قال: نعم. قال: لأنا بصحيفة جابر بن عبدالله أحفظ مني بسورة البقرة. قال: وكانت قرئت عليه –يعني الصحيفة التي يرويها سليمان اليَشْكُريُّ عن جابر "[٥].

ومع ذلك جاء عنهم تقويتها:

قال ابن القيم عن رواية قتادة من صحيفة سليمان اليَشْكُريِّ:" وغاية هذا أن يكون كتابًا، والأخذ عن الكتب حجة "[٦].

لكونها من صحيفة صحيحة، صاحبها ثقة، والناقل منها ثقة.

---

(١) الجامع (١٣١٢).
(٢) العلل الكبير (٥٥٠).
(٣) الجرح والتعديل (٧/٧٥٦).
(٤) العلل (٦٠٠٧).
(٥) مسند ابن الجعد (١٠١٩).
(٦) إعلام الموقعين (٢ / ٩٧).

- رواية أبي سُفْيَان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

جاء ما يفيد أن أبا سُفْيَان سمع من جابر:

قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي يقول، وذكر حديثًا رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سُفْيَان طلحة بن نافع، قال: حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي ﷺ حديثين. قال أبي: لم يسمع أبو سُفْيَان من أبي أيوب شيئًا، فأما جابر فإن شعبة يقول: لم يسمع أبو سُفْيَان من جابر إلا أربعة أحاديث. قال أبي: وأما أنس فإنه يحتمل، ويقال إن أبا سُفْيَان أخذ صحيفة جابر عن سليمان اليَشْكُريِّ "(١).

وقال أبو بشر:" قلت لأبي سُفْيَان: ما لي لا أراك تحدث عن جابر، كما يحدث سليمان اليَشْكُريُّ؟ قال: إن سليمان كان يكتب، وإني لم أكن أكتب "(٢).

وقال سُفْيَان:" جاورت جابرًا ستة أشهر بمكة "(٣).

وقال مسلم في الكنى:" سمع جابرًا "(٤).

وجاء في صحيح مسلم عدة أحاديث فيها تصريحه بالسماع من جابر(٥).

لكن يشكل على هذا أنه قد جاءت نصوص فيها أن حديث أبي سُفْيَان عن جابر صحيفة:

قال شعبة بن الحجاج:" أصاب أبو سُفْيَان صحيفة فرواها "(٦).

وقال أيضا:" حديث أبي سُفْيَان عن جابر إنما هي صحيفة "(٧).

---

(١) المراسيل (٣٥٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢١٤١).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣٠٧٩).

(٤) نقلاً عن إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٨٥/٧).

(٥) في الأشربة، باب فضيلة الخل (٢٠٥٢)، وفي كتاب السلام، باب لكل داء دواء (٢٢٠٧).

(٦) معرفة الرجال (٢ / ١٥٠ - رقم ٤٧٦).

(٧) المراسيل لابن أبي حاتم (٣٥٨).

قال ابن أبي حاتم:" سمعت أَبي، وذكر حديث شعبة عن أبي سُفْيَان طلحة ابن نافع عن ابن عمر: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك".

فقال أبي: لا نعلم روى شعبة عن أبي سُفْيَان غير هذا الحديث، وتعجبنا من لقيته إياه؛ كيف لقيه؟ لأن طلحة بن نافع كبير، وشعبة يحمل عليه، يقول: ما يُحَدِّثُ عن جابر لم يسمع منه، إنما هو من صحيفة سليمان اليَشْكُريِّ "(١).

وقال ابن رجب:" أبو سُفْيَان طلحة بن نافع؛ قال شعبة وابن عيينة: روايته عن جابر إنما هي صحيفة.

ومرادهما أنه كتاب أخذه فرواه عن جابر ولم يسمعه.

وروي عن شعبة قال: حديث أبي سُفْيَان عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليَشْكُريِّ "(٢).

وعن علي بن المديني قال:" سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان شعبة يرى أحاديث أبي سُفْيَان عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليَشْكُريِّ. قال: قلت لعبد الرحمن: سمعته من شعبة؟ قال: أو بلغني عنه "(٣).

والجواب عليه أن أكثر أحاديثه صحيفة، وقد سمع من جابر بعض الأحاديث.

واختلفوا في مقدار ما سمعه أبو سُفْيَان من جابر:

قال ابن رجب: "وقال ابن المديني: قال معلى الرازي عن يحيى بن أبي زائدة قال: سمعت يزيد الدالاني قال: لم يسمع أبو سُفْيَان من جابر خلا أربعة أحاديث.

---

(١) العلل (١٩٠٣).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٢ / ٨٥٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص١٠٣-١٠٤).

وذكر الترمذي في علله عن البخاري قال: كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سُفْيَان لم يسمع من جابر إلا أربعة أشياء، ثم قال البخاري: وما يدري -أو ما يرضى- أن رأسًا برأس، حتى يقول مثل هذا؟!

يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره!

وأثبت البخاري سماع أبي سُفْيَان من جابر، وقال في تاريخه: قال لنا مسدد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سُفْيَان: جاورت جابرًا بمكة ستة أشهر.

قال: وقال علي: سمعت عبد الرحمن قال: قال لي هُشَيم عن العلاء قال: قال لي أبو سُفْيَان: كنت أحفظ وكان سليمان اليَشْكُريُّ يكتب، يعني عن جابر.

وخرّج مسلم حديث أبي سُفْيَان عن جابر، وخرّجه البخاري مقرونًا"[1].

وقال ابن حجر:" وفي العلل الكبير لعلي بن المديني: أبو سُفْيَان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث. ثم قال: قلت: لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر، وأظنها التي عناها شيخه علي بن المديني، منها حديثان في الأشربة، قرنه بأبي صالح، وفي الفضائل حديث "اهتز العرش" كذلك، والرابع في تفسير سورة الجمعة، قرنه بسالم بن أبي الجعد "[2].

ومع ذلك يقول أبو زُرْعَة الرازي:" طلحة بن نافع عن عمر مرسل، وهو عن جابر أصح "[3].

ويقول الذهبي في أبي سُفْيَان:" قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقرونًا بغيره "[4].

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٢ / ٨٥٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/٢١).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص/٩٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٦٩).

وذلك لأنها إن لم تكن سماعًا، فهي من صحيفة سليمان اليَشْكُريٍّ، وهي صحيفة صحيحة، صاحبها ثقة، والناقل منها ثقة أيضًا.

أمثلة على روايات أخرى لم يقووها ولم يحتجوا بها:

- رواية عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه.

قال عبد الرحمن بن مهدي:" حدث سُفْيَان بحديث عبد الأعلى فقال: كنا نرى أنها من كتاب. قال أحمد: يعني حديث ابن الحنفية عن علي "(١).

وقال عبد الله بن أحمد:" سمعت أبي قال: عبد الأعلى عن ابن الحنفية عن علي شبه الريح. كأنه لم يصححها. قلت لأبي: لم؟ قال أبي: وقع إليه كتاب الحارث الأعور "(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي:" كل شيء يروي عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن محمد بن الحنفية إنما هو كتاب لم يسمعه "(٣).

وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن عبد الأعلى الثعلبي فقال: ليس بقوي، يروى عن محمد بن علي أبي جعفر، ومحمد بن علي بن الحنفية يقال إنه وقع إليه صحيفة لرجل يقال له عامر بن هني، كان يروي عن ابن الحنفية، فقلت له فيما يروي عن ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه، قال: شبه ريح. لم يصححها، قلت له: لم؟ قال: وقع إليه كتاب الحارث الأعور "(٤).

وقال الفسوي:" وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن ابن الحنفية يضعف، يقولون: إنما هو صحيفة "(٥).

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨١٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٤٣٥ - رقم ٥٨٥١).

(٣) تحفة التحصيل للعراقي (ص ١٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٢٦).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣ / ٦٥).

وقال أحمد بن حنبل:" عبد الأعلى الثعلبي ضعيف الحديث "[١].

وقال البيهقي:" وروايات عبد الأعلى عن ابن الحنفيَّة ضعيفةٌ عند أهل الحديث "[٢].

وقد بين الإمام أحمد وأبو حاتم أن عبد الأعلى لم يسمع من محمد بن الحنفية عن علي، وإنما يروي من صحيفة، وهذه الصحيفة هي صحيفة الحارث الأعور، والحارث ضعيف، بل اتهمه غير واحد بالكذب[٣].

- رواية خِلاس بن عمرو عن علي بن أبي طالب.

قال شُعبة:" قال لي أيوب: لا ترو عن خِلاس، فإنه صحفي. قال: ثم قال بعد: فإني أراه صحفيًّا "[٤].

وقال عبد الله بن أحمد:" سألت أبي عن خِلاس عن علي سمع منه شيئًا؟ فقال: يقول بعضهم قد سمع منه، وكان خِلاس في شرط علي في الشرطة[٥].

وقال عبد الله بن أحمد:" سمعتُ أَبي يقول: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن قتادة عن خِلاس عن علي شيئًا، وكان يحدث عن قتادة عن خِلاس عن غير علي، كأنه يتوقى حديث خِلاس عن علي وحده - يعني يقول: ليس هي صحاح، أو لم يسمع منه "[٦].

وقال الجوزجاني:" سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان من شرط علي. وروايته عن علي يقال: كتاب "[٧].

---

(١) العلل (٧٨٧).
(٢) السنن الكبرى (٧ / ٥٩٨).
(٣) ميزان الاعتدال (٢ / ١٧٠).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٢٧٣).
(٥) العلل (٩٥٤).
(٦) السابق (١٢٤٩).
(٧) أحوال الرجال (١٨٨).

وقال أحمد بن حنبل:" رواية خِلاس عن علي من كتاب "[١].

وقال الآجري عن أبي داود:" ثقة ثقة. قيل: سمع من علي؟ قال: لا. وقال في موضع آخر خِلاس لم يسمع من حذيفة. وقال أيضًا: كانوا يخشون أن يكون خِلاس يحدث عن صحيفة الحارث الأعور"[٢].

وقال الحاكم:" قلت للدَّارَقُطْني: خِلاس بن عمرو؟ قال: هو صحفي، فما كان من حديثه عن أبي رافع، عن أبي هريرة احتمل، فأما عن علي وعثمان فلا "[٣].

وسبب عدم تقوية المحدثين لها أن روايته من صحيفة الحارث الأعور، والحارث ضعيف، بل اتهمه غير واحد بالكذب[٤].

* *

(١) تهذيب الكمال (٨ / ٣٦٥).

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٣١٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٢ / ١٧٠).

المبحث الثاني

معرفة الساقط تقريبا

قد لا يعرف الواسطة بالتسمية، لكن يعرف حاله بالقرائن، وذلك في ثلاث مسائل:

- المطلب الأول: معرفة الواسطة في مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي هو: رواية الصحابي ما لم يدركه أو يحضره، مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه. (١)

والواسطة في مرسل الصحابي لا يعرف، ومن المحتمل أن يكون صحابيا أو تابعيا ثقة أو ضعيفا، لكن هذا الاحتمال بعيد وضعيف:

قال الزركشي:" قَول الصَّحَابِيّ قَالَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَعَ احْتِمَال سَمَاعه من غَيره أَو من غير صَحَابِيّ احْتِمَال بعيد، فَلَا يُؤثر فِي الظَّاهِر، وَأما روايتهم عَن التَّابِعين فنادرة جدا، وَحَيْثُ رووا عَنْهُم بينوهم فَبَان ضعف هَذَا الاحتمال ".(٢)

وقال السخاوي:" احْتِمَالُ الضَّعْفِ فِي الْوَاسِطَةِ ؛ حَيْثُ كَانَ الْمُرْسِلُ تَابِعِيًّا لَا سِيَّمَا بِالْكَذِبِ بَعِيدٌ جِدًّا ؛ فَإِنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَثْنَى عَلَى عَصْرِ التَّابِعِينَ، وَشَهِدَ لَهُ بَعْدَ الصَّحَابَةِ بِالْخَيْرِيَّةِ، ثُمَّ لِلْقَرْنَيْنِ – كَمَا تَقَدَّمَ – بِحَيْثُ اسْتُدِلَّ بِذَلِكَ عَلَى تَعْدِيلِ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ تَفَاوَتَتْ مَنَازِلُهُمْ فِي الْفَضْلِ فَإِرْسَالُ التَّابِعِيِّ، بَلْ وَمَنِ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ بَاقِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْحَدِيثَ بِالْجَزْمِ مِنْ غَيْرِ وُثُوقٍ

---

(١) شرح النووي على مسلم (١ / ٣٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٦).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١ / ٥٠٨).

بِمَنْ قَالَهُ – مُنَافٍ لَهَا، هَذَا مَعَ كَوْنِ الْمُرْسَلِ عَنْهُ مِمَّنِ اشْتَرَكَ مَعَهُمْ فِي هَذَا الْفَضْلِ ".[١]

وقال السّيوطيّ:" أكثر روايتهم عن الصّحابة، وكلهم عدول رواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذ رووها بيّنوها، بل أكثر ما رواه الصّحابة عن التّابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليّات أو حكايات أو موقوفات ".[٢]

ولذا نجد أن المحدثين اتفقوا على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول:

قال ابن الصلاح في مرسل الصحابي:" ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْمَوْصُولِ الْمُسْنَدِ، لِأَنَّ رِوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالْجَهَالَةَ بِالصَّحَابِيِّ غَيْرُ قَادِحَةٍ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ ".[٣]

وقال ابن قيم:" وقد اتفقت الأمة على قبول رواية ابن عباس ونظرائه من الصحابة، مع أن عامتها مرسلة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينازع في ذلك اثنان من السلف، وأهل الحديث والفقهاء. [٤]

وقال الحافظ ابن حجر: "وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول".[٥]

وقال الحافظ ابن حجر أيضا:" ووقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته ".[٦]

---

(١) فتح المغيث (١ / ١٧٧).
(٢) تدريب الراوي (١ / ٢٣٤).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٦).
(٤) تهذيب السنن (٨٩/٤).
(٥) فتح الباري (١ /٣٥٠).
(٦) السابق (١ / ٣٧٨).

- المطلب الثاني: معرفة الواسطة في مرسل من لا يروي إلا عن ثقة ومرسل من يروي عن كل أحد.

قد بين الترمذي أن سبب تضعيف المرسل هو الرواية عن الضعفاء فقال:" ومن ضعّف المرسل فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثًا وأرسله لعله أخذه من غير ثقة "(١).

فإذا كان الراوي ينتقي الرواة فإن ذلك يقوي مرسله، وقد ذكر الإمام الشافعي الانتقاء من ضمن شروط تصحيح المرسل عندما قال:" ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه "(٢).

ومن الأمثلة على تقوية وتضعيف بعض المراسيل بسبب الانتقاء:

قال ابن أبي حاتم:" وسمعت أبا زُرْعَة، وسئل عن مرسلات الثوري ومرسلات شعبة فقال: الثوري تساهل في الرجال، وشعبة لا يدلس ولا يرسل. قيل له: فمالك مرسلاته أثبت أم الأوزاعي؟ قال: مالك لا يكاد يرسل إلا عن قوم ثقات، مالك متثبت في أهل بلده جدًّا، فإن تساهل فإنما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم "(٣).

وقال مهنا:" قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ قال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدث "(٤).

وقال ابن هانئ:" وسئل (يعنى أبا عبد الله) عن مراسيل يحيى بن أبي كثير، قال: لا تعجبني، لأنه روى عن رجال ضعاف صغار "(٥).

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ص ١٩٦).
(٢) الرسالة (ص ٤٦١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧٩/١٣).
(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ص ٧٧).
(٥) سؤالات ابن هانئ (٢٢١٥).

وقال ابن عبد البر:" وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله، تابعيًّا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قِلاَبَة وأبي العالية "[1].

وقال ابن عبد البر:" أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسله صحاح كلها، ليس كالحسن وعطاء في ذلك، والله أعلم "[2].

وقال ابن رجب:" ولم يصحح أحمد المرسل مطلقا، ولا ضعفه مطلقا، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن وعطاء، وهي أضعف المراسيل، لأنهما كانا يأخذان عن كل.

وقال أيضا: لا يعجبني (مراسيل) يحيى بن أبي كثير، لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار.

وكذا قوله في مراسيل ابن جريج، قال: بعضها موضوعة.

وقال مهنا: قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ قال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدث.

وهذا يدل على أنه إنما يضعف مراسيل من عرف بالرواية عن الضعفاء خاصة ".[3]

وقال ابن القيم:" والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفًا باختيار الشيوخ، ورغبته عن الرواية عن

---

(١) التمهيد (٣٠/١).
(٢) السابق (٣٠١/٨).
(٣) شرح علل الترمذي (١ / ٥٥٢).

الضعفاء والمتروكين، ونحو ذلك مما يقتضي قوته، عُمل به، فبين أن المرسل لا يترك مطلقًا، وقد يقبل إذا وجد ما يعضده، أو يشهد له "[١].

وقال ابن حجر:" صحح ابن عبد البر مراسيل محمد بن سيرين قال: لأنه كان يتشدد في الأخذ ولا يسمع إلا من ثقة "[٢].

وقال العلائي:" وقد اتفقت كلمتهم على سعيد بن المسيب وأن جميع مراسيله صحيحة وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين أو صحابي معروف، قال معنى ذلك بعبارات مختلفة جماعة من الأئمة منهم مالك ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن مَعِين وغيرهم "[٣].

وقال ابن رجب:" وقد ذكر أصحاب مالك أن المرسَل يقبل إذا كان مرسِله ممن لا يروي إلا عن الثقات "[٤].

وقال السخاوي:" المرسل مراتب أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رواية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشَّعْبِيّ ومجاهد، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن "[٥].

ومما علل به الشافعي قبوله لمرسل سعيد بن المسيب كونه لا يروي إلا عن ثقة:

قال ابن رجب:" وقال الشافعي أيضا في كتاب الرهن الصغير وقد قيل له: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعا، ولم تقبلوه عن غيره؟.

---

(١) زاد المعاد (١ / ٣٦٧).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٥٥٧/٢)

(٣) جامع التحصيل (ص٨٩).

(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ص ٢٠٠).

(٥) فتح المغيث (١ / ١٥٥).

قال: لا نحفظ لابن المسيب منقطعا إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثر عن أحد عرفناه عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعة.

وهذا موافق لما ذكره في الرسالة. فإن ابن المسيب من كبار التابعين، ولم تعرف له رواية عن غير ثقة، وقد اقترن بمراسيله كلها ما يعضدها. (١)

ومما يدخل في معرفة الواسطة تقريبا من عُرف له إسناد صحيح عمن أرسل عنه:

ومثاله:

- رواية مجاهد بن جبر المكي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

نص جمع من المحدثين على أنه لم يسمع من علي رضي الله عنه:

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ:" مُجَاهِدٌ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ ".(٢)

وقال أبو حاتم:" مجاهد أدرك عليا رضي الله عنه، ولكن لا يذكر رؤية ولا سماعا ".(٣)

وقيل ليحيى بن معين:" يروى عن مجاهد أنه قال: خرج علينا علي رضي الله عنه قال: ليس هذا بشيء ".(٤)

وقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ:" أَحَادِيْثُ مُجَاهِدٍ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ مَرَاسِيْلُ ".(٥)

ومع ذلك فقد قواها يحيى بن سعيد القطان رحمه الله لكونه يذكر واسطة بينه وبين علي رضي الله عنه:

قال يحيى القطان:" أما مجاهد عن علي فليس بها بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي ".(٦)

---

(١) شرح علل الترمذي (١ / ٥٥٠).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٧٦٣).
(٣) جامع التحصيل (ص ٢٧٣).
(٤) السابق الصفحة نفسها.
(٥) سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٥٤).
(٦) الجرح والتعديل (١ / ٢٤٤).

وقال ابن رجب:" أن من عُرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه، فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي ".[١]

- المطلب الثالث: معرفة الواسطة في تدليس من لا يدلس إلا عن ثقة:

كل ما قيل في مرسل من لا يروي إلا عن ثقة يقال في تدليس من لا يدلس إلا عن ثقة، فإن الباب واحد.

قال العلائي:" ومن فرق في المرسل بين من كان لا يرسل إلا عن عدل فقبله وبين من يروي عن كل ضرب فلا يحتج بمرسله يقول كذلك في التدليس، فمن عرف منه أن لا يدلس إلا عن ثقة كسفيان بن عيينة قبل ما قال فيه عن واحتج به، ومن عرف بالتدليس عن الضعفاء كابن إسحاق وبقية وأمثالهما لم يحتج من حديثه إلا بما قال فيه حدثنا وسمعت، وهذا هو الراجح في البابين ".[٢]

وقال العلائي أيضا:" وأما على القول الراجح من الفرق بين من عرف منه أنه لا يرسل إلا عن ثقة وغيره فكذلك في المدلس فكل من عرف منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة يقبل منه ما قال فيه عن ونحوه دون غيره ".[٣]

ومن الأمثلة على تقوية وتضعيف روايات المدلسين بسبب الانتقاء وعدمه:

قال أبو الفتح الأزدي: " والتدليس على ضربين: فإن كان تدليساً عن ثقةٍ، لم يحتج أن يوقف على شيءٍ، وقُبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقةٍ، لم يُقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة، ونظرائه لأنه يحيل على ملئ ثقة، ولا نقبل من الأعمش، تدليسه لأنه

---

(١) شرح علل الترمذي (١ / ٥٣٤).
(٢) جامع التحصيل (ص ٧٩).
(٣) السابق (ص ١٠٠).

يحيل على غير ملئ، والأعمشُ إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، وابن عيينة إذا وقفته قال: عن ابن جريج، ومعمر ونظرائهما، فهذا الفرق بين التدليسين ".(١)

وقال ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين:" من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ".(٢)

وقال ابن عبد البر: " ويقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما ".(٣)

وقال ابن عبد البر: " وَقَالُوا لَا يُقْبَلُ تَدْلِيسُ الْأَعْمَشِ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ أَحَالَ عَلَى غَيْرِ مَلِيءٍ يَعْنُونَ عَلَى غَيْرِ ثِقَةٍ إِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: عَنْ مُوسَى بْنِ طَرِيفٍ وَعَبَايَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ وَالْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ. قَالُوا: يُقْبَلُ تَدْلِيسُ ابْنِ عُيَيْنَةَ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ أَحَالَ عَلَى ابْنِ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٍ وَنَظَائِرِهِمَا ".(٤)

وقال الزركشي: " من كَانَت عَادَته لَا يُدَلس إِلَّا عَن ثِقَة فَحَدِيثه مَقْبُول، وَبِذَلِك صرح أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ وَأَبُو بكر الْبَزَّار فَقَالَ فِي الْجُزْء الْمَذْكُور: إِن من كَانَ يُدَلس عَن الثِّقَات كَانَ تدليسه عِنْد أهل الْعلم مَقْبُولًا. ثمَّ قَالَ: فَمن كَانَت هَذِه صفته وَجب أَن يكون حَدِيثه مَقْبُولًا وَإِن كَانَ مدلسا. وَإِلَى ذَلِك أَشَارَ أَبُو بكر الصَّيْرَفِي فِي كتاب الدَّلَائِل والأعلام فقال: كل من ظهر تدليسه عن غير الثّقات لم يقبل خبره حتَّى يقول حدثني أَو سمعت انتهى. (٥)

---

(١) الكفاية في علم الرواية (١ / ٣٦٢).

(٢) تعريف أهل التقديس (ص ١٣).

(٣) التمهيد (١ / ٣١).

(٤) السابق (١ / ٣٠).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ / ٧٢).

وقال أبو عبد الله الحاكم " التدليس عندنا على ستة أجناس: فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهما. (١)

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في تدليس أبي الزبير: " وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفا بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين ".(٢)

وقال الحاكم:" سئل الدارقطني عن تدليس ابن جُريج؟ فقال: يُتجنب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح؛ مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة ، وغيرهما ".(٣)

* *

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣).

(٢) زاد المعاد (٥ / ٤٠٨).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٦٥).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

ظهرت لي بعض النتائج من هذا البحث، وهي:

١- سبب ضعف المنقطع هو احتمالية كون الساقط ضعيفا، وهذا الاحتمال قد يقوى وقد يضعف بحسب القرائن، وبناء عليها يتعامل النقاد.

٢- أهمية النظر في صنيع الأئمة، فمع انقطاع بعض هذه الروايات نجد أنه قد أخرجها صاحبا الصحيح، ورواها الأئمة، وأثنى عليها النقاد.

٣- معرفة تعامل النقاد مع الوجادات، فقد جاء عنهم تقوية بعض الوجادات والاحتجاج بها، بينما جاء عنهم ترك بعض الوجادات وعدم الالتفات لها. وهذا راجع إلى أمرين اثنين: صحة الوجادة وثقة الناقل منها.

٤- تهيأ لنا أن من خلال هذا البحث أن الانقطاع على درجات، وليس على درجة واحدة.

٥- تهيأ لنا من خلال هذا البحث معرفة الواسطة في جملة من الروايات، في بعضها كان الواسطة ثقة مما يقوي هذه الروايات ويؤمن معه الخوف من الساقط، وفي بعضها كان الواسطة ضعيفا مما يضعف هذه الروايات ويزيدها وهنا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قائمة المراجع

١-أحوال الرجال. المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ). المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.

٢-الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف: أبي يعلى الخليلي. تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس. الرياض: دار الرشد. ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣-إعلام الموقعين عن رب العالمين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٤-إكمال تهذيب الكمال. المؤلف: علاء الدين مغلطاي . تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم. القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة. الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥-تاريخ ابن معين (رواية الدُّورِي). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي. مكة المكرمة. ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦-التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة. المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ). المحقق: صلاح بن فتحي هلال. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٧-التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ).الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن . طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٨- تاريخ بغداد. المؤلف : الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. المكتبة السلفية . المدينة المنورة.
٩- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل . المؤلف: أبي زرعة العراقي: الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين. ضبط نصه وعلق عليه: عبد الله نوارة . الرياض: مكتبة الرشد. ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار طيبة.
١١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس . المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي .الناشر: مكتبة المنار – عمان . الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.
١٢- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). المحقق: أسعد محمد الطيب. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ
١٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري. الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
١٤- تهذيب التهذيب. ضبط : صدقي جميل العطار . دار الفكر . ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج يوسف المزي. حققه: بَشَّار عواد معروف . بيروت: مؤسسة الرسالة .الطبعة الأولى. ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٦- الثقات. المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣.

١٧- جامع البيان في تأويل القرآن. المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل.المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ).المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

١٩- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري.المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية: الْمَرُّوذِي وغيره. المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس .

الناشر: الدار السلفية، بومباي – الهند . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢١- الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٢٢- الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ). المحقق: محمد بن عبد الله السمهري. الناشر: دار بلنسية – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٥، هـ – ١٩٩٥م.

٢٣- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: محمد الصباغ. الناشر: دار العربية – بيروت.

٢٤- الرسالة. المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ). المحقق: أحمد شاكر. الناشر: مكتبه الحلبي، مصر. الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٢٥- زاد المعاد في هدي خير العباد. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ). الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

٢٦- سنن الترمذي. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢).ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٧- سنن الترمذي. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥).الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٨- سنن الدارقطني. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ).حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

٢٩- السنن الكبرى. المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ).المحقق: حسن عبد المنعم شلبي. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٣٠- السنن الكبرى. المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ). المحقق: حسن عبد المنعم

شلبي. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٣١- السنن الكبرى. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ).المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣.

٣٢- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: أبو زكريا يحيى ابن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ). المحقق: أحمد محمد نور سيف . دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٣- سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. الناشر: الفاروق الحديثة. الطبعة الأولى. ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٤- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل . تحقيق: محمد علي قاسم العمري . مكتبة ابن تيمية . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .

٣٥- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. المؤلف: أحمد بن محمد ابن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ). المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٦- سؤالات الحاكم للدارقطني. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الرياض. مكتبة المعارف. ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٧- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ). المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

٣٨- سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ). المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣٩- شرح صحيح مسلم بن الحجاج – تأليف: الحافظ يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦) – دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).

٤٠- شرح علل الترمذي. المؤلف: ابن رجب. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤١- شرح مشكل الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٥هـ).

٤٢- شرح معاني الآثار. المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ). حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف. راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٤٣- الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد الْعُقَيْلِي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ).المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٤- العجاب في بيان الأسباب. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس. الناشر: دار ابن الجوزي.

٤٥- علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي. المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي. الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٦- علل الحديث. المؤلف: ابن أبي حاتم: عبد الرحمن الرازي. بيروت: دار المعرفة . ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤٧- العلل. المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ). المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٠.

٤٨- علوم الحديث لابن الصلاح. حققها وآلف بينها وعلق عليها: طارق بن عوض الله محمد. دار ابن القيم ودار ابن عَفَّان. الطبعة الأولى. ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٩- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته. المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ).

٥٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ .
٥١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. المؤلف: السخاوي: محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٥٢- القائد إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل»).المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ).المحقق: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م.
٥٣- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٥٤- الكفاية في علم الرواية. المؤلف: الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: أحمد عمر هاشم . بيروت: دار الكتاب العربي . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٥٥- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
٥٦- المجروحين. المؤلف: ابن حِبَّان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. مكة المكرمة: دار الباز.

٥٧- مجموع الفتاوى. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٨- المراسيل. تأليف: الإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق: شكر الله قوجاني. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ).

٥٩- مسند ابن الجعد. المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر. الناشر: مؤسسة نادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ – ١٩٩٠.

٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ). المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٦١- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ). المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩). وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧). وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨). الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٦٢- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٣- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار.الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦٤- معرفة علوم الحديث. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ). المحقق: السيد معظم حسين. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٦٥- المعرفة والتاريخ.المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري . الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٦٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: الذهبي. حققه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . بيروت: دار الكتب العلمية . ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

٦٧- الناسخ والمنسوخ. المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ). لمحقق: د. محمد عبد السلام محمد. الناشر: مكتبة الفلاح – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٦٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. الرياض: دار الراية. الطبعة الرابعة. ١٤١٧هـ.

٦٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: الزركشي: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين. تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف. ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٠- نيل الأوطار. المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ). تحقيق: عصام الدين الصبابطي. الناشر: دار الحديث، مصر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

* * *